

المكتبة العامة لجامعة القاهرة

كتاب

ع ١٩٣٣

د ا م ب

في يوم الاربعاء الحادي عشر من شهر
 المحرم سنة ١٢٤٩
 والحق في حق من لا يملكه



١٢٤
 ١٥١٩
 مرصودات

انما خاتمة ريزا اهدش قوت
 ملا حسن فتلي

١٦٣٤

S.T
 11377



[illegible]

[illegible]

بخلاف

[illegible]

على من لا يصره فاقية فالوجوب المعقولة في احتمال نفيه القضاء بالحقبة والى شمول العدم واللا شيء
لوجوده على طريقتي السلبين فافهم ولا يعقل لكن ان يقال ان المبدأ حاصل اجزائها الوجودية
زيادته على المبدأ لا يمكنه ان كان جبرته او عصبته في نفس ذواتها بل الوجود على طريقتي السلبين
السيطرون والعدم وبنواحيه في حق العدم في برهانه الذات فلا راد ان الوجود والعدم هما جاني الوجود
الوارض كجانبين من برهانه الذات فان العارض السلب العدم واما السلب السلب فهو سلب العارض وليس عارض
واذا ثبت في العدم وكذا لا شعاع في برهانه الذات في مجموعها وادوارها في بقية الحق فقد ثبت في الوجود
العارض ان غلبة اثنين فيوالمطلوب ولا يخفى عليك ان الكلام ههنا في العدم العارض الذي ينافي الوجود والعارض
فانه المجرى في الحق واما العدم من الذات فيبرهانه في الامكان وتثبت للمكان حال كونها موجوده
ايضا فان الامكان غير ممكن واما قوله في الكلام في العدم الذي هو نقص الوجود والعارض تحت
الاستبعاد الممكن بالنظر الى العدم واما العدم في برهانه الذات فهو لا يستدل الى العدم من سلبه الى المبدأ لا يمكنه
الى ذواتها فافهم ولم تقدم مطلقا المراد بالعدم المطلق تقدم في الذات والقضاء والوجود على
بعض الممكنات القاطنون في برهانه الذات وصدورها في الممكنات ربما لا تصور عندهم من حدوث
انعالم طارفي الذات وحق الزمان واما قوله في نقص العدم بهذا المعنى محضا بالوارض فان القول المرد
ايضا في برهانه الذات والقضاء وتبين ان يكون البراد توذرع مطلقا تقدم ان من الذات في الزمان فيجب
بمؤكد اي تقدم في الذات بحركتها من حيا على طريقتي الممكنين اما كون الوجود في لفظ دون سائر
الممكنات فان تقدم الزمان في حق تقدم دون طريقتي العدم على ما قرر في موضع سابقا واما تقدم
العدم محض في حق اختصاص احد جبر من شئ ما في جبره الا في سبب اختصاص الجبر بما هو الجبر
وانه من ان يقرر كلام الحق على نفي الوجود لا يسميه قوله لا خصامه فان سلبه لا خصامه في الوجود
الظاهر ما تدل على ان السابقين يقولون بشمول تقدم المطلق بهذا المعنى لهذا والابن وذو كمال في ذلك
يقول مراده قوله ثم تقدم مطلقا نقص فلو تقدم بالحق اعم لو كان في الذات في الزمان او ردا على
سبب الاختصاص والمفهوم ان تقدم لو كان في الذات في الزمان انما يكون في الوجود فلفظ على موجب
الممكن اما الاول فظروا انما غلبه شئ الحق او فيمكن ان الزمان عند جمهور الممكنين امور موحده
منها في جانبها في تقدم الزمان على عدمه هو الموجود المستمر في اخذ ازمان التفرقة في طريقتي
ولا يكون وجوده في العدم واما العالم حادث عند جمهور الممكنين هو ذواتها فاما كون شئ من الممكنات
لو كان قوما او مضافا فاما عدمه اصل في موحض الواجب حفظ والممكن لا يمكن من العدم
فعدم الزمان على الواجب كما نفي في العدم فافهم على ما بين في موضع وكما كان في تقدم الزمان لا ردا على
مضمون عند الممكنين في الواجب فان الحق اعم للعدم انما خصا به لا خصا به فافهم ثم ان
مطلق تقدم على خلاف الممكن لا زان في كونه من امور العدم لان تقدم الذات في الوجود في ذلك
لا يترك موارد موحده في جبره وكذا العرض لا عرض لاربع فيها ايضا وانما يجب في تقدم

[illegible]

المعصوم

المخلص

[illegible]

[illegible]

جود الى الضم

...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الذات لا يخلف عن الكين حاصلي وجوده وعدمه ثم الوازم اختصا **قوله** فصل اثباتها بموجز الذات اي لو وجد
 الذات دخل فيها وبين لا يقابل على انفسه بل يكون الاكساف من مقتضى الذات كين **قوله** عليه ان
 المقتضى بالمرتبين من وجوده مع ان الاكساف يثبت الكين حاصلي وجوده وعدمه **قوله** على تقدير وجوده
 ان المقتضى شاملا بان الاكساف لا ينافي عن الوجود بل يقر بان الامر بالعكس على ما قالوا
 بعض الاكساف للوجود وحق المقام ان الوازم الذات على اعتدال دل ما يكون للوجود والذات **قوله** على
 فيما ذكر وجه الرابع مثلا وغير ذلك فالذات يكون مقتضى بالمرتبين الوازم يكون مقتضى بالمرتبين
 حاله يكون للوجود والذات يدخل فيها بموجبين الاول ما يكون مقتضى بالمرتبين **قوله** والذات لا يمكن
 قابليا للقباض الوازم الذات على غير مقتضى من غير الوازم الذات باقيا **قوله** وجدت الذات
 وجدت تلك الوازم وهذا الحق مقتضى فيها **قوله** ما يكون مقتضى بالمرتبين **قوله** والذات لا يمكن
 المعدوم مقتضى ثم لو وجد بعد ذلك فهو مقتضى على الوجود **قوله** بان الضمان لا يدخل فيها **قوله** والذات
 اضدادا فقال تلك الذات شاملا اليها مقتضى بالمرتبين الوازم مقتضى بالمرتبين **قوله** والذات لا يمكن
 المتخرج ان الاكساف لا يفرزه الشبه فيها لا يسلب الوجوده **قوله** المسمى عنها **قوله** ان السلب
 هو ما يكون مقتضى الذات في غير ذلك **قوله** لا يفرزه **قوله** ان السلب **قوله** المسمى عنها **قوله** ان السلب
 في ذواته **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 المتعقب سلب العام كسب كساح **قوله** وجود الاضطر **قوله** من سلب فيها **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 لزم صدق الاكساف الخاص على الواحدة الذات والذات **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 لعدم مقتضى عليها **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 بمكانه **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 المتكسفين **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 الاضطر **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
قوله ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 هو الموجود الذي ترتب عليه **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 يكون للوجود **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 القوم **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 تحت **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 المسمى **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 ثم **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 فان **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب
 و **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب **قوله** ان السلب

9 في كنه

[illegible]

طبعة المجلد

بالصورة وصف الامراض والاضغاج قطع في الحمل دون الوعد والصورة ما تقوم وهو الحمل دون ما
لغير بعض الاغراض بل ان العرض ايضا يغيب عن بعض الاغراض كما لو كان غير متصور الا انه لم يبق غير ذلك
بل الظاهر وصفه بضع والاضغاج ايضا كان قبل فضاء الصورة فاني انما اذا اختلفت الصورة
والغيب بعضها من بعض يحمل بها وصفك مخرج ثم بعد ذلك يحمل بها صور الكبريا فانما ذلك الصورة
وهو الحمل اصله ثم اخذ من بعض الاغراض لا تكون في الغيب اصله فان ذلك الحمل يحرم في الغيب وهو الحمل
لغير المتحصل النوعي للحمل اي يحمل نوعا معينا فالصورة الباقية وان لم يبق وهو الحمل كس يحمل نوعا باقيا
فالمراد في تقوم الصورة هو غير المتحصل اعلم من حيث الوجود والمتحصل النوعي فليس يكون سفي العرض ما يكون في
في الحمل ولا يكون محصلا نوعيا ولا غيرا غير مطلق بل ما فيه ان يكون ان الله النوع لا يحصل من وجوده في نفسه بل
على غير الغيب يكون اولها فانه في قوله ان يقال ان يحمل كذا النوع لا يحصل منه ذلك النوع مع انهم يستدلون
عند سماعه احيى من مدعي فانه لا ينفك العلم في غايته بعد فضاء النوع مرجع الى قوله الغيب لا يدرى
فايدو ايضا يقول الاغراض كما يستفاد من الاستدلال بالنسبة الى الخطا لم يحصل نوعيا اي يحمل نوعا
وذلك يستدبر اخر من مجموعها في العرض وهو نوعا بحيث يحوم ويوط قطع وان غيب النوع بالنسبة الى ما يكون
حالا في عمل فذلك لا يحصل من غير ذلك معيارا ثم وضع على العرض ذلك لئلا يكون النوع لا يحصل ما اذا اراد
ان يريد به المنع المتعارفي للسبب من ان يكون على كثر من مسبقين بالحق قول ان الواحد لا يحصل نوعي فغيب
بهم الوجود وبعدهم ايضا نوع بالحق المذكور فانه قول على كثر من تحقيق حقيقة حسنة والواد فان غيب النوع
محقق ما لو غير محقق وذلك انما يجوز من محرم من دون المحرم والعرض في النوع لا يحصل ما اذا اراد به
المراد منه انما في الوجود وعلى ما رسم فذلك قطع على سبيل ان الله المباني لا يتغير في الوجود مع ان
الله انما غيب لا في الوجود وبين المبانيات بعرف من محرم والعرض بعد الغيب ايضا وان اراد به حمل فذلك
حاصل في عدم الوجود ايضا وان اراد بالنوع فذلك مع ما في قوله من بانه في قوله بطلان فانه قوله الوجود
بالمبانيات انما في موضوع بالحقس الى التوارق الفاعلة بها كعلوم وخصوص من دورها في غير محرم
تسليم دون الحكم فذلك قوله **قوله** اما عند من الحق ان الوجود من غير بعض فذلك حقيقة **قوله** ان
السبب العاقل فانه في ذلك ان الزمان مع عدم ما حده في جانب السبب من حده في جانب في ذلك
ما قال القدم الزمان عند المحققين هو الموجود الذي يكون وهو موجودا بعد في الواقع فانه ذلك
السبب الحق فاني بعد ذلك العلم في والبرعية في بعض الواقع فاني قد علم ان المبانيات فانه في
كانت متغايرة عن الوجود او لا كانت او لا كانت بها كانت معدومة في الواقع فاني كان الوجود في الوجود
من حيث في الوجود على حدة في الوجود المبانيات فاني في الواقع كانت له حدة معدومة في الوجود
داخل في الزمان المبانيات فاني بعد ما تحققت في الواقع في الزمان كانت له حدة اي ما يكون له حدة
لتحقيق الزمان في حدة في الوجود اي ما يكون له حدة في الوجود فاني في الواقع فاني كان
القدم الزمان لا يكون وهو موجودا بعد من الواقع بل القدم ما في الزمان وهو الوجود كذا هو الوجود

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰۰

[illegible]

وَأَمَّا فَوَاقِشُ الذُّلَّةِ -

[illegible]

على الاثر او بعد تسليم حصول وجودي بغير كسب اجزاء لا يجوز المنع على حصول مطلق الوجود وهو ان كان في الحقيقة
الضعف او الابلحال فان من اجلها قد عرفت ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
او متعدد او اقل بالوجود بعد حصول وجودي بغير كسب اجزاء لا يجوز المنع على حصول الوجود والمطلق بالوجود
كان على وجه الضعف او الابلحال فان من اجلها قد عرفت ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
حصول وجودي بالبدنية بل من ان يكون الوجود المطلق على كسب الفضل ايضا من غير بدنية وان لم يكن حصول
المبدأ كسبها انما يحصل حصول الاجزاء وقد عرفت ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
في مرفوع بل من غير الوجود وعلى وجه الضعف او الابلحال قد عرفت ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
والضعف ايضا بان يكون في كل واحد منهما وجودا على وجه حصول الوجود والمطلق بالبدنية بل من ان يكون الوجود المطلق على كسب الفضل ايضا من غير بدنية وان لم يكن حصول
و في ضمن الجميع ويكون في كل واحد منهما وجودا على وجه حصول الوجود والمطلق بالبدنية بل من ان يكون الوجود المطلق على كسب الفضل ايضا من غير بدنية وان لم يكن حصول
الكنه بالبدنية انما يحصل حصول الاجزاء وقد عرفت ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
او الابلحال بالبدنية صورته الا ان كانت في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
ولذلك بعد حصول كسب المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
فالوجود في كل واحد منهما يكون وجودا على وجه حصول الوجود والمطلق بالبدنية بل من ان يكون الوجود المطلق على كسب الفضل ايضا من غير بدنية وان لم يكن حصول
والكان رفع كسب الكسب في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
وان كان الضعف او الابلحال في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
المقدّم الضعف او الابلحال في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
الشيء الواحد معقول بالذات وبالعرض بالجنس او بالوجود معقول بالعرض بالجنس او بالذات
بالنظر الى وجهه وكذا ان كان في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
وحيث ان يرفع الكلام من على من جهة من على ما ليس بالكنه وبالوجه من ان ذاك الكنه ذاك الوجه لا يمكن ذواتهما
في العلم من الوجه وان كان يحصل في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
الذين و غير حاصل و غير اجتماع الضعفين فاننا اذا وجدنا ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
بعض شيئا او على ذلك من جهة ان يكون مفهوم الكائنات صلاحيته من ان ذواتها على وجه العلم بالوجود
كما لا يمكن ان يكون في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
فكونه ذاك الوجه بغير عدم حصول ما اعلم ذلك من جهة ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
على من جهة ان يكون في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
الا و قد عرفت ان المبدأ في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
الا فان ذلك لا يكون في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
العلم كذا ان كان في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
والعلم هو ما في الحقيقة لا يقع في الحقيقة على حصول الوجود وان يكون ذلك
على صفة كسبها

[illegible]

هذا القول بعد تسليم وجوده انما هو انما يخص ما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
الذي هو انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
بوصول الصور جلاله انما هو انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
منها يباقي على الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
وبما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
على هذا ما لا مجال له الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
الصل كون مرده على الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
والمراد انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
وطبقه بالذات هو انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
انهم لم يسموا الفصل الجمله الى الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
هنا انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
فانما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
والوجود خارج عنه فكيف يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
المن حقيقه انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
المن يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
المقتضات في السبب هو الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
وانما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
بما هو مقتضاه انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
يكون تنبها بالذات هو الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
عندما لا يجل انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
الذي من بالذات هو الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
ولا يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
يكن على جميع ما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فانما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
كل من يباخره انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان
الكل كون في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
وكل من يباخره انما يباخره انما يباقي الفصل الجمله وذل الفصل يخصه على شخص فان

٩ صفحہ نصف من کل الجنبہ و انت تفرغ من الاضغالی فاد سلب الضغ علی الخیزہ لاسلمہ سلبا عن الملک فاعلم انی حسن

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

9 انوار

فقد حصل الوجهان
بالعلم اليقيني بالذات
لأننا نقول من الضرورة
إن العلم في نفسه يقيني
موت العقل عما حده
العقل وما على
الاعتقاد بالذات دلالة
ثبوت الوجود كما فهمه
أما بالنسبة إلى قولهم
شبه ما في هذا

[illegible]

فصل

[illegible]

تعارف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المقصود الثاني ان الله عز وجل

[illegible]

۵۹

الاستشارة الى الصواب
والصواب العبد

من تبايعتكم

عليه

[illegible]

اقتصاد

وَبِالْحَمْدِ مِنَ الْقَائِلِينَ لَوْحَدِهِمُ
الْعَدَمِ يَصْرِحُونَ بِكَوْنِهِ مُشَدِّدِ
مَعْنِيَا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في قوله تعالى ترجع الى الله تعالى
 الامم هي الامم التي في الدنيا
 على ما لا يفيها الموت
 الى ربه م

الموجود

[illegible]

و بعد اليت واليه ان الاشكال في العلم
الغايته على تقديرها و قوله 3

لا على ذاتة ومفهومه لا يكون
الا مفهوم الموصوف والمطلق

اما في نفس عدم الوجود اذ بالاضافة الى انه لا يوجد بالحدوث كحق في عدمه في نفس الامر فيكون منقضا

عدم عدم الصادق على شئ بان يكون في نفس الامر منقضا فاذ رفق القول في نفس الامر فاما برفع كسح الخاء
تحققه فذلك محال كوزان يستلزم محالا آخر وهو اجتماع النقيضين واما ان رفق بالنظر الى بعض الخاء
تحققه فذلك لا يستلزم اجتماع النقيضين فان المرفوع امر والرفع امر آخر فان قلت لعدم الادل
في عدم عدم انما يضاف الى النفس طسعة لعدم مع قطع النظر عن موارد كقصص في علم الموجودات فان
الطسعة في نفس الامر انما يكون بالنظر الى بعض الخاء كقصصا او كطسعة او كطسعة او كطسعة او كطسعة او كطسعة
قلت لا يستبعد في ان عدم عدم بالصدق على شئ مثلا او صدق عليه عدم ما خفف السر فان المنقذ
من حيث انه منقذ ذو من المنقذ اليه فليكن اجتماع النقيضين مقتضى ولا لا فيفوض صدق الشئ
على زيد مثلا ان ليس بالشئ ما انشئ عروضا وتامسا فيهما بحيث لا يخلو قائمة وقيل وبان كل شئ قد
اذا كان الوجود انه انت له ان عينه الوجود المطلق يستلزم رفع الاحتياج فان الاحتياج الى اجماع وكذا
الايمان انما على الشئ من جهة وجوده فاذ كان موجودا بالضرورة بالنظر الى نفس ذاته فقد ارتفع الاحتمال
هو المحل في راسا فلتنا في بين الاحتياج الى المحل وعينه الوجود ذاته مطلقا ولا يجوز ان يكون فاما ما عرفت
عينه وحق في المقامات ان كان التي هو اجماع المرفوع على الصدق كونه الاحتياج الى اجماع في الهيئة المركبة
انما عرفت انما يكون الهيئة موجودة ويكون الاحتمال عند العاطلين به كبقية سبب الوجود الى الهيئة مقتضى برفع
الاحتياج والاحتمال من شئ ووجوده عينه بالضرورة كل يكون ذلك واجبا غير قائم شئ وان كان التي هو
اجمعي البسيط فاحتياج الى اجماع انما يكون في نفس الذات دون الهيئة المركبة والاحتمال عند العاطلين به
عبارة عن نفس تنقذ المحل للعقل في الذات فمع هذا يجوز العقل ان يكون الشئ الذي وجوده عينه فيهما
الهيئة نفس ذات التي هو الوجود ولا نفرد بين ان يكون قابلا في نفسه او محلا فان الفرق الذي ذكره الى جهة الصدق
في غير موضع على المذهب فان قلت اذا كان وجوده عينه ذاته يكون موجودا بالنظر الى نفس ذاته
فان يكون مستقيما على جعل المرفوع فيكون مستقيما على البسطة مقتضى انما يكون الاحتياج الى البسطة في
نفس ذاته والذات والوجود اذا كانا متحدين فالعدم الذات عينه عدم الوجود ووجهما من البسطة
الى الالائية عينه وجوده فاذ رفقنا مثلا ان زيدا وجوده عينه ذاته فمع هذا يجوز انما يكون في الذات
البسطة مقتضى بالهيئة والوجود المرفوع ونعم على صدق المرفوع انما يكون ان زيدا الذات هو الهيئة
المركبة واذ قدما سقط لعدم زيادة الوجود فارتفعت المحل مقتضى انما علم انه قد اطلق عينه الوجود بمقتضى ان
يكون مصداق عمل النفس الذات والكلان مفهوما الوجود زيدا عليها كلفي الاربعين على ترتيب الحكم
وكيفية الموضع انما في غير مناسب للمقام لكن لا في القوة التي ذكرنا الخية روح فاشبهه فانه وقيل وبان كل
حقيق قد لا على وجه الاضمار قد يظن ان اضماع الوجود الى الهيئة كوزان يكون كاضمار الفصل الى
اجمعي فلهذا لم يذكر في المذاهب الاول بالحمد ولا نلزم فان طسعة الفصل في بعض الملاحظات الفصل
انما في مرتبة اضماع بشرط لا شئ يكون على وجود اجمعي فلو كان الوجود منقضا الى الهيئة غير الالائية يكون
طسعة الوجود على الوجود والهيئة فهو المرفوع من كون الشئ على نفسه فان قلت ان الفصل غير مفسر
لا شئ ضرورة كان اجمعي على تلك الهيئة المرتبة مادة والصورة انما يفيد الوجود وانما هو للمادة دون

ما بالكل ص

دون المطلق فاد كان الوجود منضما الى المبتدئ ذلك الانضمام يلزم كون طبيعة الوجود على الوجود ونحوه المحبته ولكن
يرجع الى عدم المطلق للنقض فلا يلزم الاشكال قلت قد سبق ما يحق ان الصورة على جميع مراتب وجودها
فهي لا يكون على الوجود ونحوه بل يكون على الوجود المطلق البتة واما بالنظر الى الوجود ونحوه الخاص للشيء فيكون
الاوضاع اليه فاهم حوزة كونها مقدمه لشخص النحل كالزمان بالنسبة الى حركة تلك تلك فالتصور من
الحال المصور هو الوجود انما يكون كمنه في نفسه الاول بوجوده المحل والاشكال على ان الوجود ونحوه الخاص للحال المصور
سواء الوجود الى غير ذلك بالضرورة فلو كان الانضمام لوجود الوجود الى الالهية يكون الوجود ونحوه الخاص للمبتدئ

للمحل كاضمان الصورة الى المادة
للمفهوم وجود الوجود

بذلك لا يلزم بل من جهة العارض للموضوع فان الوجود ونحوه الخاص مع وجوده في نفسه لا يقول الوجود
على تقدير كونه موجودا خارجيا يكون وجود الوجود وعينه والاطم بسلسل المحل كما كرهه كره ان
الوجود المطلق على تقدير الانضمام يكون منضما الى المبتدئ المطلق ضرورة فلا عليها بالضرورة فانه ان الانضمام
الى شيء في وجود المضم الى مطلقا فيلزم كون الوجود في عالوه المبتدئ مطلقا فيلزم القطع في **اول** ان
الشخص ليس منضما الى المبتدئ ضرورة ان الانضمام شيء خاص الى شيء في شخص المضم الى فيلزم الدور ولا
الاحتمال انضمام الصورة الى المادة فيه فان الصورة بالنظر الى طبيعتها المطلقة على المادة وبالنظر الى
الشخص مع الاله لا يتصور ما بين اليمين في الشخص فانه شخص منفرد لا يتصور الاطلاق اذ لو كان
المفهوم والشخص فيهم يلزم التسلسل المستحيل كما نتج فاد اخل الشخص مطلقا بالانضمام الوجود البتة مطلقا فان
الشخص انما عين الوجود اذ هو ذلك الاحتمالين متلزم لانضمام احداهما الى الشيء انضمام الاخر اليه كما نتج مما
استدل به في حق المقام ان حق المقام ان الوجود لا يقع مصدر انما عين المخاصة من اللفظ ولا كانت اعتبارا
لا يلزم ان يكون مطلقا لوجوده انما عينها متحقق مع قطع النظر عن الاعتبار بل بآثار الوجودية ومنها يجب
ان يتحقق مع قطع النظر عن الاعتبار ويكون متزايا من خارج المصدر لا من افراده الوجود متحقق لكن لا يرى مادته
الى البتة انما ان يكون بناء لها اذ هو اذ عينها او اريد اعليها وعنه تقدير الزيادة لا يكون معناه انما عينها
لا تفرق بل بوجودها خارجا فانما ان يكون منضما الى المبتدئ او منفصلا عنها ونحوه الاحتمال الاول قال باس
الاحتمالات كلها باطل اما احتمال اخرته فلا يستلزم التسلسل المستحيل في وجوده او غير متناهية وجوده وانما
وتد او عينه ان لا يكون متزايا كان الوجود خروا منها فخر او فهو ايضا موجه وانما نسبة الوجود الى الاله
مع السواء بالضرورة فهو خروا منها ايضا وهكذا فيلزم ان يكون لهية واحدة افراده متناهية ولا يلزم
احتمال كونها انما عينه فان افراده متحققه في الوجود كما لو كان يكون موجودا خارجا متناهية افراده
حققة ذلك الوجود فمتحقق في كل افراده والاطم وجوده الفل بدون اجزاء ذلك متناهية ماهر متحقق في كل

في حق المقام

الكركب الزئبق للكرسب كفا واما الاخرى التخلية المتراجعة فغير اوسع سبيل المسقى والى زودن بحقه كما انشأ رايه
 الشيخ عامسا انشأ رايه على انما اجبت ان تترتب الايام او فنان وجود الكركب من الوجود فلو كان الكركب
 بجزء من الوجود فلو كان لا ياتى الترتيب بان آخره ينفك تركه فبقاى كركب واما احتمال الانقسام في الوجود
 فباطل قطعا فخر ذرة ان انقسام شيء الى شيء فهو وجود المصنف اليه دون الوجود فحق تقدير انقسامه الى المصنف لا ياتي ذرا
 فانه فرع المصنف البتة وذلك فانه فاق الفروقة فاقينه بان انشأ عالم الوجود لا ينفك انشأه وان كان ذلك كاي
 وظلا فخرى بانهم واما احتمال انقسام الوجود عن المصنف فيستحيل انما اول فنان الفردرة فانه بان الوجود محمول
 مع المصنف وانقسامه لا ينفك محمول على ذلك المحمول الحقيقة هو الوجود المصنف دون حقيقة والكلام قد قلت
 المصنف قد تباينة لاكتسابه ونحوه عليها مع قطع النظر عن الاعتبار والانشاء ولا يكون ذلك لا بالوجود حقيقة والمصنف
 المصنف يتبع ولا ينفك فحقه كما هو فاق في انه واما ما بان فنان الكلام في الوجود من حيث هو كوجوده زير سلطانا كان
 منفصلا عنه فاقول بان هذا الوجود وجوده دون غيره وقصه ان يكون في زيارته متغيرة عن غيره والآخر الميز هو
 الشخص فكون ذلك الشخص موجودا في جانب المصنف اليه والوجود فحقه فانه لا ينفك في نسبة المصنف و
 المناوغة بينهما كما هو المقرر عنهم اما الاول فانه انما فنان هذا لا ينفك لا ينفك الا في رتبة من
 المراتب وتكون زير محمول شخصه كمرتبة ذاته وموجوده بامتناعه لا ينفك ذلك الامتصاص لا ينفك في العقل
 السليم ولو فرض شخصه بامتناعه عن ان يكون له شخص مرتبة ذاته والما يكون هذا الشخص المصنف فالتات
 زير دون غيره برون التميز اذا تهاجر مع مخرج فاذ ظهر سلطان سائر الاحتمالات فليكن ان في هذا الاحتمال
 الاول ان ينفك كون الوجود حقيقة نفس المصنف فالوجود مشترك بين المصنف والوجود حقيقة مشتركة لفظا فقط وذلك
 من باب الشيخ الاشعري وما يبعه فان قلت اذا كان الوجود حقيقة على ما يرجح الاصلان واما انما يعلقان
 بالهبة الكركب التي هي من هذا كون المصنف موجودا وسطا هذا التقدير من الكركب فليست على معنى ان الامكان
 عبارة عن نفس متحدة للعلل فلو انشأه بالذات انما يكون نفس المصنف كانه هو النقص في جعل المصنف محمول
 جعل اللفظ في سائر في محمول لغيره اذ لا ينفك في الحقيقة ذلك غايته في ذلك الشخص فانه عالم متبع لنسبة الى المصنف
 يكون الا في تفارقه القول بان الوجود حقيقة للممكنات هو الواجب على كحقيقة المصنف في جعل هذا الانسان
 فانه يرد عليه ما يرد على الانقسام انه لو كان الوجود الممكن تهو الواجب ان يلمح حمل الممكنات بعضها على بعض
 مع الواجب في مكانه فاعلم ان عدم الوجود هو حاكم على عدم الوجود فانه لا ينفك من مافان عدم الوجود في بقاء
 وجوده فخره في انما يلمح بعدمه فخره كانه لا ينفك العلم الا ان ينفك ذات الواجب فاق من حيث هو
 لا يكون وجود الممكنات بل ما ينفك من المتحدة حسب هذا ما ينفك من لا يكون انشأه الا في مافان على سق

عدم التمسك به في رتبة
 الا في كانه موصوفه ومميز
 المصنف الاول في المصنف
 نسبة فخر لذات المصنف

والمحتمل لم يحسن زير ما يغني رايه
 والوجود على حقه الاول منفصلا

كلام الامكان لا ينفك

[illegible]

والكل تقدم على الاول تقدم نفس الاخر على نفس الكل ثم قد احتج الله سبحانه وتعالى على وجوب الخلق ووجوب الوجود
الوجود اصله لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء والى تقدم وجوده لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء والى تقدم وجوده لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء
تقدم بالطبع ضرورة احتياج وجود الكل الى وجود الجزء والى تقدم وجوده لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء والى تقدم وجوده لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء
بالفعل في الواقع لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء والى تقدم وجوده لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء والى تقدم وجوده لا في جانب الكل ولا في جانب الجزء
ما فيه اذ التقدم عبارة عن انجزته فلو كان الوجود شرطاً لها لم يلزم الجواز والذات وقد عرفت ما مضى في المقصد
والاول فذكر **قوله** تعلق الحمل يكون انه قد عرفت ما حققنا ان الوجود يتحقق نفس الماهية بالباطن
بما في الاحتمالات والاحتياج الى ما جعله لا يكون في نفسه دون التبع الكثرة كما هو متحقق من الحمل البسيط
كسبب تحقيقه ومع هذا لا تقدم اذ لم تعلق الحمل كانت نفس الماهية في الوجود المحقق وبعد تعلقه يكون
الماهية كثرته بالذات وان كانت قلت ان الوجود كان في مرتبة الوجود المحقق ثم افترق بالجل البسيط
الى الوجود لا كما دمجاً بالجل عينه الوجود الماهية انما في العلم ويجعل على طريق التبع العاقل بالجل الماهية
ولا يتأخر في كل طرفة عين الاشارة الفاعلية بالجل البسيط وقد عرفت تفصيل هذا المقام فلا يخفى قوله
وع لا بد من ذلك لان المذكور ان في كلام المتكلمين فاعلم انه قد عرفت ما مضى في المقصد من ان الوجود يكون في مرتبة الوجود المحقق ثم افترق بالجل البسيط
على ما قد عرفت في الكلام فاعلم انه قد عرفت ما مضى في المقصد من ان الوجود يكون في مرتبة الوجود المحقق ثم افترق بالجل البسيط
او عفاً عما تقدم ذكره من ان الوجود يكون في مرتبة الوجود المحقق ثم افترق بالجل البسيط
في سبب الاشهرى وغيره في اول المقصد من ان الوجود يكون في مرتبة الوجود المحقق ثم افترق بالجل البسيط
وقد عرفت ما قد عرفت من ان الوجود يكون في مرتبة الوجود المحقق ثم افترق بالجل البسيط
الوجود على هذا التقدم يكون من لوازم الماهية المستزادة عن ذاتها ولما تصورنا بالكلية لا يمكن ان نشعر بغيرها
في ذاتها وغيرها لكان لا يمكن ان نشعر بغيرها في ذاتها ولما تصورنا بالكلية لا يمكن ان نشعر بغيرها
فان قيل فلو كان الوجود في ذاتها على اختياره ونهيه في الوجود الذهني والافاضة لكان لا يمكن ان نشعر بغيرها
فيكون بان الوجود الذهني هو حصول الصورة في الذهن وفي هذا المقام وقع النزاع بينهم فكل واحد من اهل الحق
ويتبين ان الفرق عليه بناء الفضايلة منه وعلى مقابلة بناء اخرى وبالمثل هذا المقام متحقق في كل الاقسام
وقد ذكرت بتدريج في المقصد فذكر **قوله** في الايمان ان ظاهره ان الايمان
ترتب فيها صور جميع الممكنات على ما تقرر عندهم فلا خلاف الماهية عن احوال الوجود والما في الايمان
الساكنة في كل صورة محتملة منه وكما عرفت في كل علم فكله الفضايلة في الايمان
لا بد من البقاء على ما قد عرفت في الوجود الذهني على الماهية التي لا تتحرك عنها الوجود الذهني فلا بد من البقاء

بها

لم يثبت محبة كون وجوده اذ ان الاذعان السابقه بانه النقص محبة شيئا بها ومطل التوحيذ لا ينفق فان
 مقصود المحبة مع انه لا ينفق الاستدلال في المحبة التي كوز العقل ان يكون وجوده اني وجوده واجد فالتوحيذ
 المحبة ايضا كاف في عدم العلم بالوحداني **قوله** لا ينفق شيئا بها الوجود ونحوه اه الذميب الثالث
 هو ان المحبة لا ينفق شيئا بها الوجود فانه يكون وجوده اني وجوده واجد فالتوحيذ
 في العالمين لعدم العلم المحبة فوجوده الاصل **قوله** بالكلية التفتيح وبه تم الاستدلال فان في
 العقل انه بالكلية الاصل **قوله** ان كانت ثبوت ذواته لا ينفق شيئا بها الوجود فالتوحيذ **قوله** لم يكن
 صحيحا وانه عندي في وجوده ان محبة المحبة وانما المحبة في الوجود المصدر هو كلام صادق مقيد
 واذ حقيقة سابقا ان الوجود الحقيقي هو المحبة فلم يكن ان لوجوده مفهوم الموجود وكل عليها وساطة المعارف
 على الاول دون ان هذا كما يقال ان الاربعة زوج في مفهوم الزوج انما لوجوده في الزوجية بالعلم المصدر
 الا انراعي دون من ان الذي هو ذات الاربعة وان وضاع لفظ الزوجية لشيئا ايضا فكل
قوله بل هو ادراك قد ذكرت ما فيه من محمل والزل فلا يفهم فذكره **قوله** الانواع اربع
 المحبة هو قودها في الذي هو غير الوجود وذلك ان محبة المحبة في الوجود هو قودها في الذي هو غير الوجود
 عليه وبذلك فيلزم ترتيب الاربعة التي هي غير الوجود وذلك ان محبة المحبة في الوجود هو قودها في الذي هو غير الوجود
 الغير السابقة ايضا بان وجوده في المحبة هو قودها في الذي هو غير الوجود وذلك ان محبة المحبة في الوجود هو قودها في الذي هو غير الوجود
 وكذا وجوده في المحبة هو قودها في الذي هو غير الوجود وذلك ان محبة المحبة في الوجود هو قودها في الذي هو غير الوجود
 الامور خارجة عن المحبة في الوجود هو قودها في الذي هو غير الوجود وذلك ان محبة المحبة في الوجود هو قودها في الذي هو غير الوجود
 بناء على تحقيق استخدام التركيب الذي هو قودها في الذي هو غير الوجود وذلك ان محبة المحبة في الوجود هو قودها في الذي هو غير الوجود
 والبتل في هذا ليس كمال **قوله** يلزم ايضا انه لا استحالة في دخول شيء واحد في شيء مركب
 غير متناه لو كان الوجودات غير متناه والوجود الحقيقي كوزان يكون كلما تعدد الوجودات ولو كان فرد
 واحد منها داخل في محبة الفرد الا في غيرهما استحالة التسلسل كقول الكلام في سابقا في قوله يلزم
 ترتيب الاربعة من النها **قوله** كون الشيء في نفسه لا ينفق شيئا بها الوجود فالتوحيذ **قوله** انما هو لكان
 في المركبات فكون كماله في الوجود الى جميع المركبات على السواء فيكون وجوده في المركبات وذلك
 يجوز ايضا موجودا في غير متناه في ترتيب غير متناه هذا غاية ما يمكن ان يقال في بيانه ولعل السد كذا
 بعد ذلك امر **قوله** لا ينفق شيئا بها الوجود فالتوحيذ **قوله** انما هو لكان في المركبات فكون كماله في الوجود الى جميع المركبات على السواء فيكون وجوده في المركبات وذلك
 بالفضل فاذ انفع التركيب فيها وخارجا بالفضل لم يدخل تحت التركيب وكذا المراد من البسيط

والا في الاذعان السلف

قطره

الحمل على المحبة وهو من الصفات
 وزايد عليها بالضرورة
 قول السواد موجودا في السواد
 ووجوده في المصدر

ما يلزم

على الماء كماله

الصور ما سقط في الوجود مع قطع النظر عن استيلاء التسلل لم يستحال افعى وجود
 ما بالعرض بدون ما بالذات مستطاع بل بالبداهة ولا يحتاج الى البرهان البطل التسلل والاعراض
 البداهة مكارهه عرضي ووجودها بالذات مستطاع بالوجود بالحققة وبما بالعرض وجودها وبما بالعرض
 بل لما في بطلان الاول في الوسط في الوجود يستلزم بطلان الثاني خلاف الاول ولكن ان تقول باستحالة كل
 حقيقة سابقة من ان وجود الجميع جوهري مجرد الاخر اول فالوجود بالذات منسوب اليها اول والى الجميع
 بتأنيدهم تفصيل ذلك بما لا يخفى عليه فذكر فلو كانت الكثرة بدون الواحد متحققة بلزم وجود ما بالعرض
 بدون ما بالذات في الوسط في الوجود فهو حال الضرورة **والله** يكون كل فرد من اقسامه ان
 الكلام في الاجزاء المحل التي قال ان قد سكره ان الوجود على تقدير كونه فردا يكون جنس في غير
 الاجزاء المقدرة والكلام الذي ذكره الخنف مع انما تم فيها على ان اثبات وجود الذي لا ينجز على تقدير
 فعله لا جزاء التامته بالفضل المقدرة الغير المتماثلة ايضا متوقف على اثبات الواحد متحققة في الكثرة
 كما قالوا في البطلان بسبب الكلام المتعلق بوجود الاجزاء الغير المتماثلة بالفضل لا بجزء الاجزاء الغير المتماثلة كثره وكل
 كثير لا يثبت فيها من الواحد متحققة بالضرورة باستحالة البراهين المبطل للتسلل وهو متوقف على الحقيقة واللا
 يكون جساما متشابهة اجزاء متماثلة بالفضل فلم يكن واحدا حقيقيا فان اثباته متوقف على اثبات
 الواحد متحققة فلو كان الامر بالكل من الوجود بالحق وانما كل كلام الخنف مع انما لم يحل لامتناعه الى الواحد الحق
 فيلزم ان يكون نوع الاجزاء بالفضل فلم يجرى انما لا يجرى فيثبت الواحد متحققة فيثبت المطلوب **والله** مع انه لا يصدق
 مستحالة افعى في حالها كما ان الاول ان الكلام ليس له جزاء المقدرة وبما باننا قول انه لا يجرى الجزاء الذي لا يجرى
 فلا يثبت المطلوب بل كل فرد من اقسامه بالفضل كما يتوهم الكلام وانما لا يجرى متوقف على اثبات الواحد متحققة
 كما يترتب منها من غير كونه غير المتماثل فادعاء الضرورة قد رجع الى الضرورة فاصل **والله** في اذه
 بطلان الكلام اما ان يكون متبعا للشيء الذي من الجميع ولا ينفك عن استلزام الذي هو ركنه جوهري
 بطلان بطلان الخنف ان يكون في قوام حقيقة كونه فردا في الوجود في الوجود في الوصفية فكل
 وان كان كونها من الماد من المعنى الوصفية ان يكون خارجا عن الذات في حالها الى الوجود بالضرورة فلو
 فمن بطلان البطلان ان كون فردا محولا لكونه الكثرة مع صغرها راجع الى حقيقة كونها في جوار
 المتعلق فان الوجود الوصفية لهذا المعنى لا يكون متبعا في ذات الشيء بل لا حظ له في ذاتها كما كان شأنه في ذاته
 ان يكون فردا فليست له ذات الوجود بالضرورة والاطلاق في الوجود بالضرورة فلو كان كونها من الماد
 ذات الشيء ولا بأس باسم الاجزاء فانهم **والله** في الوجود بالضرورة بطلان بطلان الخنف في حقيقة كونها في ذاته

انت حذر ان الكلام يثبت في ان
 الوجود

وهو مع انه لا يصدق
 حقيقة بطلان

ما لم يكن

ليلا لاله الاصل الاخرى
ملاحظه اخلاط الموضع مع
المحولات الاخرى

دون عدم ولا مظهر بدون الالهية بينهما شيئا وكان الواجب ان يمتنع احداهما في وجه
 جهة الذات او ممتنعاً مع جهات وخصائص حتى حسب تعدد الموجودات كما لا يخفى على
 من له ادنى ذكاء ثم اعلم ان الوجود الحقيقي على تقدير كونه لشيء من الوجوه
 يلزم ان يكون معنى اشراجيا فان النسبة بمعنى اشراجي وقد عرفت ان الوجود الحقيقي
 ان يكون معنى اشراجيا فالنسبة بمعنى اشراجي وقد عرفت ان الوجود الحقيقي هو
 الهية فان احريمه والانعصام وكذا الانسراج والانعصال بقضى لا يتجاذب المذكورة
 سابقا فذكر **قوله** والوجود اما بعلها انها على طرفين من القائلين بزيادة الوجود
 الهية ان قيل للمسلك وهو مختلف بالثبوت والزيادة بل جميع مراتب التبادلات يخرج
 اليه تعالى القول جميعا ولا يسلك تباين الوجود وقد مر ذلك مفصلا **قوله** لا الوجود
 يعني لا يكون الواجب بالعضي الوجود انما هو بكن بعضي الوجود المطلق فان قلت لا بعضي
 الوجود انما هو بعضي الوجود المطلق وهذا غير فم ان كل بعضي الوجود المطلق هو واجب
 لكل بعضي الوجود انما هو مجرد الفهم لا يقال غرض المحشى ان انقضاء شيء للوجود
 المطلق عرصة انقضاءه بل هو واجب انما هو ولذا قد عرفت الاول **قوله** انما كان الحكم بعضي الشكل
 المطلق **قوله** انما هو واجب في مقام الواجبة الاولى دون انما لا نقول بدعوى ان
 بعضي الوجود انما هو لا يكون واجباً لئلا يسلك بالزمان فبعضي الوجود انما هو الوجود
 المقابل لعدم انما هو قلت لما اذا الوجود المطلق موضوع القضية الطبيعية والعدم في الحقيقة هو الوجود
 وفيه ما فيه فان المطلق الجاهل هو حقيقة فردا بالضرورة فبعضي المطلق المعين فبعضي المطلق
 المطلق بالمعنى انما هو الواجب انما هو ممنوع عليه بالزمان والعدم الواقع لوجوده انما هو
 المقابل له وهو المعنى الوجود المطلق الذي هو المحشى به ولا يسلك بالزمان فبعضي الوجود
 بان يثبت بالزمان ولا بعضي وجوده اصلا فان قلت ان الزمان بعضي الوجود انما هو الوجود
 الطارئ لا يتنازع عليه قلت بعض الوجود انما هو سببه الذي هو ما عموماً من انقضاء وسبب الوجود مطلقا
 سابقا فم انما هو انقضاء مفهوم الواجب انما هو انما هو على طرفه المكمل القائلين بزيادة الوجود
 على ذاته انما هو من عدم انقضاء بعضي الوجود بل بعضه الطبيعي من حيث هو مجردا واما
 على طرفه الحكيم انما هو على خلافه فاحد الانقضاء وفيه على سبيل التجوز
 والمسماحة بل حقيقة على مذاهبهم ما افاده المحشى به بقوله ونحقيق انما هو

ان يكون مجردا في وجه
 مفصلا وكفى القام
 لو خالفنا ان الوجود
 الحقيق

في راء على طرفه انما هو
 في راء على طرفه انما هو
 في راء على طرفه انما هو

والتحقق ان الارباع فاعلم **قوله** غير الابد اي الوجود فكذا على تقديره من الابد فكذا على تقديره من الابد فكذا على تقديره من الابد
 انكسار المعرفة عن الوجود كما كشف وقد يقال على ما اشتهر من ان يكون كيانا او وجودا او كيانا او وجودا
 فهو غلط اهـ فانه لا غلط في الاقضاء ان قص فان الحق اذ اقامت مع وضيق الحق عود من حق
 فان المعدوم لا تقوم له وان اراد الاقضاء ان لا يكون غير ذلك مع ذلك الحق وهو ان لا يقدر على ان
 جواب من ان غير الحق المصدر **قوله** ان كان قلت اهـ على وجه التفصيل فقال ان وجودات الممكن
 اما ان يكون محصيا فاقضاه للمطلبي ليس الاقضاء الحق للمحققة فاما اديه الاقضاء انام فهو لا يتأني فيها
 وان كانت افراغها فمحتمل كانت موجودة في الخارج فان محض الوجود يكون عارضا زائدا ومضمون
 الوجود غير ذلك يكون عارضا زائدا فبذلك ان فراد غير محض يكون موجودا في خارج زائدا
 من المبدأ المحقق المنقضي والفرادة فاجب بان افراد الوجود المصدر هو المشترك بين الارباع الملك
 ليس موجودا في الخارج فافهم **قوله** مع انكسار لا يتخلف فان الواجب كذا والا فلا يكون الحق الوجود
 غاية الامران الاقضاء افراد يكون ناقصة متوقفة على غيره واقضاء الواجب كذا اقضاء تام فان قصه
 الحق المعرف بين الاقضاء بان هذا الوجود فلا علم قوله مع ان اهـ فانه فهم بقاس كانه فليس الاقضاء
 وان اراد به ان الواجب كذا الحق الوجودية بذاته تعالى والا فادنى حيث القوة على ان لا يقضي
 الموجودية بنفسه فو انما بل يحتاج الى اخر كوي ذواته فقول كوز ان كوني الوجود المطلق مع كونه عارضا
 لذوات الاقضاء كذا لانها بالذات كذا زائدا بالذات الى الوجود لا يربطه فاهـ واد كذا كذا الحق
 بالذات غاية الامران الاقضاء في الواجب كذا تام كاستقلال وعدم اجتماع الى اخره وفي الاقضاء
 كما قص لتوقفها على ما على قول الى النسق الاول وقد عرفناه فافهم **قوله** بالنظر اليها ما كانت
 مستند بالنظر الى حيث اخرى سوى المصلحة كالصورة النوعية للاطلاق الى نوعه للفرق والالفاظ العارضة
 للجزء المطلق القابل للمعاد كالصورة والصلابة في العناصر وغير ذلك **قوله** اعلم ان اول اسم ان في
 في طيات الانجاء ضرورة وجوده مع وجوده الاول مطلقا في الصور بين المذكورة بين في كلامه قد سكره
 دون ان في الملك المنع على الكس كضرورة كذا النسب في العيّن والتفصيل وهو غير قابل للفرار
 فان المبدأ لا انزاعا لا يوجد في الخارج قطعاً فلو كان يترجم في الذهن اليه يكون معدوما مطلقا هو بطل
 بالضرورة والام كذا بينها وبين المستحيلات الخمسة فرق في الوجود فلو لم يترجم الوجود الفعلي لاسلام تحقيق
 والمجتهرات اليه هو بطل لا يثبت ان العاقل ان يتصوره فاولى حله على المنع ان كذا هو
 الشرح فان قلت فرق منها وبين المستحيلات بان ولا يتجاوزها الا نزعها من محال اعتبار

المقصد الرابع في الارباع المذكورة

[illegible]

في الخارج على الحق في فائدة مقصد اصلاح كلامهم بل حرر كلامه على سبيل الترتيل وتقصير انساب وادب بينهما
 ثم انفس الامر على ما ذكرنا باطل وان قصور اسوات بهذا الحق فافهم **قوله** على الوجه الثاني في بيان كونه
 ان يربح بقوله وقد يقال انهم كما هو الظاهر ويكره دفع الجواب عن قبل المتكلمين المتأخرين بل هو موجود في
 بان شيوخنا في الشيء يستمد ثبوت الثابت في الجمل اسر سدا وكان بالذات او بالعرض ولا يمكن ان يتحقق الكلية
 بها وجود بالعرض بالنظر الى الافراد فهذا الحق من ثبوت بكنة لزوم لا يشك والحق لا يرد مع الاستدلال فان
 الضرورة فافهم بان ثبوت الشيء المستند في ثبوت ذاته المثبت في الجمل فهداوان لم يلزم هذه المتكلمين ولكن
 الذين السليم بكم قطعاً ودونهم في الخارج فيكون في الذين وقية ان الحق من حيث هو كونه غير موجود في
 الافراد فان الكلية عارضة لها في مرتبة التوحي على المستحضات اي المرتبة لشر لا لا كما صح به الحق فيهما
 سائر كلامهم في ومرتبة الحق في الاطلاق اي الطول من حيث هو كما سلكه في نفسه الثاني والحق في
 وحقا في الكلية من حيث هو كما لان شكا في هذا الا اذا لم توجد في الخارج الف كما هو المتكلم
 المقصود عندهم ما ذكره المستدل وليس الايمان في غير هذا من انفسه بل البطلان في النظر الى
 المعجومات الاثرية كما لو فقه شكا في هذا في ايراد ما ذكره في ثبوت ذاتية
 المثبتة في الجمل واذ ليس في الخارج في مرتبة الذين فافهم **قوله** وايضا يمكن ان وقية ما ذكره
 من ان المتكلمين ان يكون في الحق هو الذي هو معنى القام به ولا شك من قبل الحق في غيره
 وما قصده الحق من الحق هو الحق من حيث هو قطع النظر عن القيام وعلم عليه ما ذكره
 ان في نفسه ذلك مجرد اصطلاح الحق غير متعلق على الزمان من الصف والاثبات وان سلم
 فالحق هو الذي هو على ما لا يمتنع من قطع النظر عن القيام به لكن طرأ القيام في مرتبة
 اخرون في الحق في هذه الاربعة من التوحي على العقل عدم قيام احوال مطلقا في الذهن
 وما لم يكن القيام لا على ما كانت القيام مقصود الى ان يكون في نفسه ذكره واما في الاستدلال
 المأزوم فلا يخفى في الحق في حال عقده التمسك الى ما جاء في قوله فافهم **قوله**
 انفسه اه انما توجه الى الحال على ما لا يجوز ان يكون الاستدلال الى ما جاء في قوله فافهم
 بان قول المستدل لو كان الحق في الذين فلا يكون الا على طرأ القيام به كما هو في حكمه فيكون
 الى اجتماع الضدين وكون الذين حاد او باراد او غير ذلك فافهم بان ان يكون في
 بالقيام على ما لم يقطع كسر في الزمان والمكان فافهم ان الحق في الاستدلال الى ما جاء في
 من على انه يجب ان يكون في القيام به واما لو كان مقصود ان البطلان في الحق في الذين

الكلمة

يمكن الاستدلال به في الخارج

کحل محمد علیہا کحل ص

٤٠ إلى الصورة

فان الذي يصير عالما وياكلا
كل صرة قام بالدين لم يصف
له حش ولا حشام

فان من حب الفعل ما لم يكن من سبب الفعل صحيحا ومنه الفاعل لا يقع موقوتان فلهذا في كتابه مقبرتان في العلم
والعلم المحقق كالعلم المتعلق بالنفس مثلا فصدق العلم والمعلوم انما هو نفس باعتبار ذلك والفاعل هو العلم
انما يكون بالذات وبالحسنة والافعال الاول معلوم بطلان حاشا وحقا قبل العلم المحقق من الفاعل والفاعل
بجميع الذات والصفة والافعال الاول يكون علما محضاً او غير محض او مجردا او مجزى الكلام فيه من اوله وانه امر واحد والآخر
انما يكون بغير عمل فيكون علما محضاً او على محض او بغير فعل **والعلم الاول** علما او ادرايا رتبة على ما ذكرناه
التي هي محضها في هذا الجواب فمضمون ما اذا ادعى ان العلم انما هو النفس بالذات لا بالصفة لا كالأداة والبرودة
ولا قطع ما في الشبهة فانه يستلزم كالأداة والبرودة في الزمان من العلم ان يكون زواجا وادرايا
وكذا لا يحصل الاضمار من ان يكون متشكلا في الفاعل لهذا الجواب فان اشكال هذه الأمور لمعبريات لا يكون
موجود في شي من هذه **الحجج** بان المراد ما يوجد في الشيء كونه المودع في الشيء المراد ما يوجد في الشيء
بشأن المودع في الشيء لا بالصفة وليس له وجود والصفات التي تكون متحدات المودع في الشيء كونه في شيء
المصدق لوجود المودع في الشيء لا بالذات فاذ وجد في المودع في الشيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء
منه في شيء من في رتبة المصدق في الشيء من غير تصور المبدأ لا يكون بهذه الصورة بل يكون مضمونا
بذلك المبدأ مضمونهما فلا شك في ذلك لا يجوز ما في لفظ الشيء من الاشكال كالأداة على السبيل والى كونه
في الاشكال ان ادعى بالظن الى كونه والبرودة وسائر الصفات الموجودة في الشيء فالحال ان الشيء
والبرودة اشكال ذلك ليعلم بمبدأ هذه المبدأ بالوجود في الشيء والى كونه في الشيء كونه في شيء كونه في شيء
والفرد والاضمار وسائر الصفات لا تترافى بالهاتفة عند بلوغ تصور النفس مع ان استغناء
كأزواج والوجود اشكال ذلك غير محمول عليه فالحال ان علم هذه المبدأ بالاضمار اذا كان قائما بالصفة
طريق الاضمار في العلم كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء
العلم كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء
كان المراد لوجود الذات محقق فممكن لغيره كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء
كاسبق في نفسه الموجودات بخارجية بعد النظر الى ذاتها فانهم **والعلم الثاني** العلم كونه في شيء كونه في شيء
التي هي المكان جاز من حيث سبيل لفظ كونه في الشيء في الغير فلا شك ان المبدأ والصفة في العلم كونه في شيء
فلهذا لا يرد اجابا الصفات تتماز مع انهما ليست من الموجودات فلهذا موقوت العلم كونه في شيء كونه في شيء
وكذا المبدأ التي كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء
كالمبدأ التي كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء كونه في شيء

وارجعنا الى انا
الضامه او اسرا
والاول الضامه
الضامه

۱۰۰

يتصور هناك تباين بينهما وبين المعدومات التي تكون معدومة في الخارج تدويرها موجودة في النفس كالاعتقاد
وغير ذلك فكون التباين بينهما في النفس دون خارجها حال الذات لا يكون متصورا ومما زعم في ذلك
بأنه لا يمكن أن يكون كذلك الباري تعالى وبجوامع الشخصيات من حيث تلك فالتباين بينهما ليس
تصحيحا بل قد تركنا أثره بالاعتبار المذكورة فقال أنها متميزة في النفس فالشأن الواقع بين عناصر الموجودات
وإنها راضية في نزاع اللفظ بالنظر في تعدد الموجودات أو النزاع الموجودات التي رتبها بالنظر في ثبوت الوجود والعدم
ومع ذلك ذكره فاتهم **قوله** لانا العلة لانه لا يخلو المتيقن **قوله** انت تعلم انه وجود الاشكال فان المتبادر من كلام
الشراح وهو يمكن ان يتحقق بزيادة الوجود وضع على القول بسببه المعلوم مع ان كثر من المتكلمين في جوابه الى ان
يقولون بزيادة الوجود ولا يقولون لسه المعلوم ويمكن ان يوجه كلام الشراح بان المتبادر من كلام الامام
المستدل على القول بزيادة الوجود هو انه عالم لثبوت او لا بزيادة الوجود على المتيقن لم يكن القول لسه المعلوم
المتكلم على الوجود فامكان القول ما لسه المتفرقة على الزيادة وقال الشراح انه يمكن ان يتكلم على شيء فيقول
لسه المعلوم ثم من القول بزيادة الوجود على المتيقن وسبق عليه كنفق الامر على المعلوم فهذا الكلام حتى يلاحظه
وبالجواب ان القول لسه المعلوم وانما يلزم اذا قيل او لا بزيادة الوجود على المتيقن فمما منع قول الامام من رفع
المسئلة على الزيادة والقول لسه المعلوم يلزم القول بالزيادة ومنع عليه وهذا ما قصده الشراح من
التكلم في هذا الحق بلامرته فاتهم **قوله** هذا اذا زعم انه ان عدم خلوه عن الوجود مطلقا لا يستلزم ان لا يكون
فيه الوجود المطلق والعدم المطلق الى المتيقن من حيث هي على السواء فان اسكان غير الواقع فواقع ان يكون
حق الوجود المطلق ولكن بالنظر الى المتيقن من حيث كونه الخواص ان بعض المحلقات لا يكون عن الوجود الخارجي
كالافلاك مثلا فبالنظر الى ذاتها الخواص فاتهم **قوله** موسى انه الصوت الاول عندهم بزيادة العلم
الامر اذ كانت وقد زعموا علمها هو ذلك العلم المحصور في محله على ما علمت من صفة حارة وجوده العلم على محضهم
ان لم يكن كونه المتيقن من عدمه محصورا في محله على ما علمت من صفة حارة وجوده العلم على محضهم
بوجود علمه في ذاته كونه محصورا في محله على ما علمت من صفة حارة وجوده العلم على محضهم
عندهم محصورا في محله على ما علمت من صفة حارة وجوده العلم على محضهم
وبالجواب ان المتبادر من قولهم في الوجود في مرتبة معينة ما بعد من التثبوت للمعلوم فان ادعى
ذلك بكونه في مرتبة لا في مرتبة اخرى فالتقدير ما قرره الشراح وبره عليه الاشكال
المراد به وانما المراد به المتيقن فاتهم **قوله** لا يخفى الا اذا زعمت تعلم الانحصار كلها سواء
في عدم وجودها بالعلم او في خروجها عن النفس المتشابهة فيهما من القوة الى الفعل فالأمر هو العلم بالشيء
سواءه فالعلم بالاول الثاني فالتكلم على العلم بالامر والآخر هو العلم الثاني فقال لكل منهما حرج من الثبوت

الى الفعل قلت مثل نقول في مقدرات الدنيا فانه علم بالوجه المذكور والبرهان كما يحرم في الطلاق
 الموجودات الغير المتناهية الخارجة كذا في الامور الزمنية فلو احرر البرهان في الصورة الاحتمال المذكور
 المذكورة **ف** لو امتنع انه وقيد ان الصفات الغير المتناهية الواقعة المرتبة بالعدد والكثرة
 بعد تطبيق المعدل على المعدل المقتضى الى الزيادة في جانب المتناهي فهو محال واما الغير المتناهية التي
 تقتضي فالزيادة فيه تنقل من مرحلة الى مرحلة في ان وسعة اذ لا مكان لمخرج الجانب الغير المتناهي
 لتقبل الزيادة البرية ويلزم الخلف فالفرق بين غير المتناهي بالفعل والافعال الا ان براد بالغير المتناهي
 بالفعل الغير المرتبة فانها كور ان يتصرف بالعدد والكثرة ولا يستحيل منها فانه الزيادة فيها لا تنقل
 بالاجانب الغير المتناهي لعدم بعض الحواث فيها فلو امتنع اقتضاها بالعدد والكثرة امتنع اقتضاها
 الص فان حالها سواء في عدم الجانب الغير المتناهي واعلم ان الاستحالة عند سيم اعطى في الامور الغير
 بالفعل المرتبة فان سبيل التطيق انما يكون منها دون غير فان لمجد الناقصة الغير المتناهية اذ ان
 منها وتطيق المعدل منها على مقدار التامة لتطيق الاول طالع الاول طالع وتقبل الزيادة الى جانب المتناهي
 فيبقى الى الاستحالة ان الامور الغير المتناهية بالفعل الغير المرتبة فلا يستحيل فيها الصل فانه اذا اخذت
 ناقصة غير متناهية منها وطبق المعدل منها على مقدار التامة فالعدم لبعض الجوانب وترتب الاحال منها لا
 الزيادة الى جانب الغير المتناهية بل حكم بالانقضاء فقط فهو لا يقتضي الى استحالة ذلك المتناهي الا في
 فانه بعد تطيق المعدل على المعدل هناك سبيل للزيادة الى الاواسه ووجه جانب المتناهي من الحيات
 فلا يستحيل فيها البعد واذا عرفت هذا فاعلم ان حامل القوة التي ان الروايات المتقدمة الثانية فلو لم يكن
 متناهية بالفعل وترتبه باعتبار زمانه محدث والوجود ورتبنا ترتيبا في اليوم اول ونحوه في
 الغد هو اما ما يندفع من التسمية ونقص الثاني بالاعداد في خبر الجلال فانه لا فعله الغير المتناهي
 بل مرقوم من الكمال انما هو ان كنهه محو الاستحالة بالعدد والكثرة في غير المتناهي لا يقتضي الى الاستحالة
 كما عرفت وعلى طريق الادعاء ما لا يثبت هو قال فادعي انه يستلزم ان اختصاص البعض بعد ما است
 ومقدوراته منها ايان كما هو الظاهر من كلامه و اختصاص البعض بالعدد والسان الذي لا يستلزم ذكره
 تخصيصه لا يخصص ما ذكره الى معنى وجه الفوق قد عرفت وما قاله في قوله فان قيل مقدور الوجود
 كلام حتى فانه لا مقدور الا كنهه بالعدد والكثرة كون اود المستدل ان الروايات المتقدمة الغير المتناهية بالفعل
 يمكن ايضا بعد بالعدد والكثرة وبغير ذلك اذ كان كنهه كنهها فالعوض بالمقدورات والمقدورات
 في غير موضع فانه غير متناهية لمع لا لغف ومادة كنهه كنهه كنهها فان الغير المتناهي
 الواقع في ذلك كنهه هو المعدل كنهه فالتصاها بالعدد والكثرة مستحيل ولا يستحيل في الواقع قال الزيادة

في الاواسط قائل اللهم الا ان ابراد ما بغير المتباين والواقع الغير المنتهى كما ذكرنا فافهم **قوله**
 يعني المرات اه انت تعلم ان القدر العظيم من الوجود اعم من الوجود فالمراد بالذات اما الذات
 المقترنة بخلال اسم ان العدم مع هذا المعنى والذات الموصولة ولا فهم ان الموصوف به يعني مع سائر
 نعم ففي معنى سائر الوجود والاختلاف فيه **قوله** الحركات والسكنات اه قد يطلق اليك ويراد مطلق
 المصروف وبالكون عديمه فذكر مطلق المنزه بقصد الغير المحصور فهو وار الحسية والنفسية والشخصية
قوله ان اراد بالمتباين اه لفصل المقام ان المقدر وراست اما ان يريد بها الاجناس المعنوية
 او الانواع الموروثة او الاختصاص المعنوية وعلى كل تقدير يكون المراد ما متباين والذات والاشياء
 والاتحاد الجني والنوعي والشيء فالكان المراد المعنوية وراست الاجناس المعنوية متباين بالصفات
 المتباينة النوعية والشيء والجنس الكائنة من جنس واحد والافالمتباين الشخصية البنية والكان المراد
 الاشياء من المعنوية فالكانت من الاجناس المختلفة حقيقة جميع اتحاد المتباين وبجواب والافا
 الكائنة من الانواع المختلفة حقيقة المتباين النوعية والشيء فقط والكائنة من النوعية والاشياء
 الاخر فقط والحوادث كذا قد تضاءل فافهم **قوله** فانه ان اذه ان جميع الاشكال اذا كانت الاسماء
 جبرها واما الكائن برانيا فالحوادث كذا **قوله** لا يمكن ان يكون له وذلك لان الاحتياج
 عديم كونه وان اذ انت مفعول على اجتماعه **قوله** تاتر فافهم اه هذا الحكم على السواد والاقوى حكم بان في غير السواد
 الهبة والوجود والاتفاق سوادا خلاص من حيث الاستقلال او غير الاستقلال كليهما وان استرعيك اليك ودون في ان
 الوجود المتشابه الهبة كاستي حقيقة اذ ليست الهبة اثرها على علم من قائلها شر لا الوجود والاتفاق
 ليس انما رجعت على هذين في كل كلام المتشابه المذكور فاعلم قول الله ان اول قول اه ان اثرات تبرز له فلا يكون
 اثرها على الوجود يكونه حاله مقدر والاتفاق سوادا لا بد ان يكون اثرها على الوجود فافهم لا يكون
 تابعا لغيره الغير فان اثرها على قدم ووجوده لا يتبادر اليه ان يوصيه من ان لم يوجد الانزعاج
 وذلك نظرا لتقديره في قول شوب المحدثات من المقتدرين واهل البيان فاعلم لك فافهم البسيط
 وسلك في كلام الرب وخفي بحيث لا يمكن ان يفسر من الف والاشياء **قوله** يعلم جميع البقعات
 فان الهبة في حاله العدم يكون معدومة وموجوده اما الاول فيا على الفرض واما الثاني فلان الوجود اذا كان
 تابعا في حاله العدم فلم يكن النبوت في نفسه بل على ما هو الهبة فيكون موجوده فان قلت منع كون الشيء موجودا
 ان يكون الوجود قاعا والقيام بجانب عن كون الشيء تحت كون وجوده في نفسه موجوده فافهم والوجود
 احصى من النبوت فافهم ان الوجود تابعا في حال العدم فافهم ان كون فافهم لا يكون فافهم فافهم

لكن الله موجوده قلت ان الضرورة حاكمة بان ثبوت الصفه في محل يستلزم في اتصافه بهذا الخارج بجاوه وقيام
 الذي يكون نشاطا للمحل عبارة عن البتة في البتة مع آحاد الاشياء حقة او غير كالي حقة سائلا
 وخذ الوجود في تولفه بما على ان البتة هو الوجود عنهم وليس اخضر منه فاعلم **هـ** **عاش**

